تأثير إجراءات الرقابة المالية وأساليب تطبيقها على جودة نظم المعلومات المحاسبية في القطاع العام في المملكة العربية السعودية

جوهرة بنت عبد الله المسلّم
باحثة
مساعد مراقب مالي - إدارة تدقيق العقود الإدارية
الديوان العام للمحاسبة
المملكة العربية السعودية

د. هاني بن خالد الشيتي
أستاذ مساعد
كلية إدارة الأعمال
جامعة الملك فيصل
المملكة العربية السعودية

الملخص

تعد جودة المعلومات المحاسبية من الضروريات التي تلبي حاجات المستخدمين في اتخاذ القرارات المختلفة ولوضع الخطط المستقبلية وذلك من أجل تطور اقتصاديات الدول، وبالإشارة إلى القطاع العام بالمملكة العربية السعودية فقد تم وضع أنظمة ولوائح وتعليمات من أجل تقديم تأكيدات حول صدق تلك المعلومات المحاسبية المستخدمة في إعداد موازناتها وقوائمها المالية، ومن أحدث تلك الأنظمة مشروع نظام الرقابة المالية والذي يحمل في طياته مجموعة من الإجراءات الرقابية وأساليب تطبيقها لتحقيق الأهداف.

لذلك هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير إجراءات الرقابة المالية وأساليب تطبيقها على جودة نظم المعلومات المحاسبية، حيث استخدام الباحثين المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات والوصول إلى النتائج، وبالاعتماد على الاستبانة كأداة للدراسة وتوزيعها على (200) من المحاسبين والمراجعين الداخليين والمدراء والمراقبين الماليين في القطاع العام في المملكة العربية السعودية مستعينة بأسلوب العينة الملائمة في اختيار عينة الدراسة من خلال إرسالها لوسائل التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني وحيث تم استرداد (101) استبانة صالحة للتحليل. لاختبار الفرضيات تم الاعتماد على تحليلي الانحدار الخطي البسيط والمتعدد باستخدام برامج الإحصائية (SPSS).

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لإجراءات الرقابة المالية وأساليب تطبيقها على جودة نظم المعلومات المحاسبية في القطاع العام السعودي، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة غير مباشرة بين إجراءات الرقابة المالية وجودة نظم المعلومات المحاسبية بواسطة أساليب تطبيق الرقابة المالية. وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة تقييم إجراءات الرقابة المالية بشكل مستمر للتأكد من تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها.

الكلمات المفتاحية: *إجراءات الرقابة المالية، أساليب تطبيق الرقابة المالية، جودة المعلومات المحاسبية، القطاع العام، أنظمة تخطيط الموارد المؤسسية (ERP).*

المقدمة

يمثل القطاع العام الجزء الأكبر اقتصادياً من القطاعات الأخرى، حيث يقع على عاتق الدولة تمويله وإدارته بالشكل الأمثل. فقد نرى أن القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية يضم جميع النشاطات الاقتصادية التي تستهدف المصلحة العامة وتقع ملكيتها للدولة من منتجات وخدمات تقدم لجميع فئات المجتمع دون استثناء، كما أنه يقع تحت نطاقها مجموعة كبيرة من المصالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات العامة (نسيبة، 2022).

ويقصد بمصطلح القطاع العام هو: ذلك القطاع الذي يشغل حيز من اقتصاد الدولة الذي يقع على عاتقه تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، ويتم تنظيم تلك الأعمال من خلال منظمة يطلق عليها الوحدات الحكومية ويختلف نطاق أعمالها من بلد إلى آخر (تمر هندي، 2021).

* تم استلام البحث في أغسطس 2022، وقبل للنشر في يناير 2023، وسيتم نشره في مارس 2026.
© المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية، 2026، ص ص 1- 18، DOI: 10.21608/AJA.2023.155365.1306 (معرف الوثائق الرقمي)

يحمل هذا القطاع العديد من الخصائص من أهمها أنه يهدف على منح الخدمات الضرورية والرعاية الأساسية لمواطنيه مثل التعليم والصحة، كما أن تلك الخدمات المقدمة مجانية وبدون مقابل أي أنه لا يسعى إلى تحقيق الربح، بالإضافة أنه يتم تخصيص موارده من خلال الموازنة العامة للدولة مثل الضرائب والموارد الطبيعية وغيرها من أوجه التمويل (عنيزة وخنجر، 2021). ولقياس مدى كفاية موارده في تغطية نفقاته المتضمنة في الاستمرار في تقديم الخدمات العامة يتم إعداد موازنة عامة لكل سنة مالية (وزارة المالية، 2021).

تعتمد الموازنة العامة للدولة في إعدادها على عدد هائل من المعلومات المحاسبية التي تحمل في طياتها مجموعة من الخصائص التي تجعلها قادرة على الاعتماد عليها في صناعة القرارات المختلفة وكذلك التنبؤ بالمستقبل، ومن أهمها وفق ما وردمن قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) لعام 1980م في بيان رقم (2) خاصية الملاءمة والموثوقية لقياس جودة المعلومات المحاسبية (شقفة، 2020).

ومن أجل تقديم تأكيد على جودة المعلومات المحاسبية في القطاع العام يحتاج ذلك إلى توفير أساليب حديثة يشرف عليها الأجهزة الرقابية في الدولة، من أمثلة ذلك ما قام به البرلمان الأوروبي في تفعيل نظام الرقابة المالية من خلال إنشاء عدد من الهيئات الأوروبية تختص بمتابعة كل من القطاع المالي والمصرفي من أجل تجنب الأزمات المالية حيث تقوم أعمالها على تقديم الإنذار المبكر حول احتمالية حدوث الأزمات المالية ومراقبة تطورات اقتصاديات الدول الأوروبية وما قد يشوبها من تقلبات أو مواقف خطيرة تعيق تطورها (الاقتصادية، 2010).

أما في المملكة العربية السعودية فنجد أنه تم الاهتمام بجانب تطوير أدواته لتقديم تأكيداً معقولاً حول مدى صحة البيانات المالية لجميع القطاعات العامة سواء كانت أدوات ووسائل داخل الوحدات الحكومية مثل تفعيل وحدات المراجعة الداخلية لديها وإلزام الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة بإنشاء وحدات للمراجعة الداخلية ترتبط بالمسؤول الأول في الجهة تقوم بأعمال التدقيق المخولة لها وفق اختصاصاتها من أجل تقديم تأكيد معقول حول دقة السجلات المحاسبية وبياناتها المالية وكذلك جودة عملياتها المالية (جامعة الملك عبد العزيز، 2018). أو أدوات ووسائل خارجية تشرف عليها الدولة من قبل أجهزتها الرقابية مثل إصدار عدد من الأنظمة السارية مثال على ذلك نظام إيرادات الدولة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/68) وتاريخ 1431/11/18هـ، والذي يهدف إلى وضع آليات وسياسات لتحصيل إيراداتها وتحديد مسؤوليات الجهة وتنظيم أعمالها ذات صلة (مرسوم ملكي، 2010)، وآخرها مشروع نظام الرقابة المالية والذي يهدف إلى تفعيل الرقابة المالية من خلال مجموعة من الإجراءات ذات صلة وتعزيز النزاهة والشفافية عند تطبيقها وكذلك تقديم يد العون للوحدات الحكومية في تفعيل الأنظمة الرقابية الداخلية لديها (وزارة المالية، 2021).

من خلال ما سبق سيتم التعرف في هذا الدراسة إلى مدى تأثير إجراءات الرقابة المالية على جودة المعلومات المحاسبية مع قياس الدور الوسيط لأساليب تطبيق الرقابة المالية في القطاعات العامة السعودية.

الإطار النظري ومراجعة الدراسات السابقة

الرقابة المالية

تزامن ظهور مفهوم الرقابة مع احتمال إلى ظهور انحرافات وأخطاء تعيق تحقيق الأهداف المخططة لها، في حين أن بعضاً منها قد تكون خطيرة، وبالتالي يتم تحديد درجة خطورتها وفق درجة الانحراف عن المعايير الموضوعة له (سلامة، 2010: 64). تعتبر الرقابة مفهوم واسع يندرج تحته العديد من الفروع ومنها الرقابة المالية وهي التي تختص بشكل عام على الرقابة على الأموال سواء المحصلة أو سبل إنفاقها، فقد ازداد الاهتمام بها مع اتساع اقتصاديات الدول واستغلال مواردها، فالرقابة المالية تحمل في طياتها على مجموعة متجانسة من الإجراءات والأساليب تساعد الوحدات على التأكد من تحقيق أهدافها (عامر والشربيني، 2017).

اهتمت الجهات الحكومية بمفهوم الرقابة المالية بشكل كبير وذلك لقدرته على تخفيض من نسبة الفساد الإداري مثل استغلال المناصب الإدارية والمحسوبية والرشوة وكذلك قدرتها على تحقيق المصالح العامة للمجتمع. بالتالي فإنها تعتبر من الوظائف الهامة في تقييم الأعمال ومدى مطابقتها للمعايير الخاصة بها (صبيح، 2016). للرقابة المالية العديد من الأشكال والصور مثل الرقابة وفق البُعد الزمني وتشمل على الرقابة السابقة واللاحقة والمتزامنة وكذلك الرقابة وفق الجهات القائمة بالرقابة وهي الرقابة الخارجية والرقابة الداخلية (عامر والشربيني، 2017).

وقد عرفت الرقابة المالية وفق مشروع نظام الرقابة المالية التي تم تدشينه من قبل وزارة المالية بأنه: «حزمة من الإجراءات التي يتم من خلالها تقديم تأكيد معقول حول صحة العمليات التي تمت في الوحدات الحكومية والتي لها أثر مالي على قوائمها وحساباتها الختامية المالية ومدى توافقها مع الأنظمة والتعليمات واللوائح ذات الصلة» (وزارة المالية، 2021).

أهداف مشروع نظام الرقابة المالية:

ركز هذا المشروع على وضع عدد من الإجراءات من أجل تحقيق الأهداف التالية:

1- التأكد من سلامة العمليات التي لها أثرًا جوهريًا على ميزانية الدولة وقوائمها المالية وحساباتها الختامية.
2- تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية للقائمين بأعمال تطبيق الرقابة المالية.
3- تفعيل مفهوم الرقابة المالية من خلال تطوير نظام الرقابة الداخلية داخل إدارات الوحدة الحكومية.
4- تقوية الرقابة على الإجراءات المختصة بتحصيل الإيراد وسبل صرفها وفق الأنظمة والتعليمات واللوائح الخاصة بها.

أساليب تطبيق مشروع نظام الرقابة المالية

في هذا المشروع تم اختيار 4 أساليب فعالة في تطبيق الرقابة المالية وهي كالآتي:

1- الرقابة الذاتية: ويعتمد تطبيقه من قبل الوحدات الحكومية من خلال تفعيل أنظمتها الخاصة بالرقابة الداخلية.
2- الرقابة المباشرة: ويعتمد تطبيقه من قبل الجهة الرقابية من خلال تعيين مراقبين ماليين على الوحدات الحكومية
3- الرقمية والتقنية: وتهتم بتقييم الأنظمة والمعلومات الإلكترونية ومراقبة بياناتها للتأكد من مدى فعاليتها.
4- رقابة التقارير: هي تقييم التقارير المالية الصادرة من الوحدات الحكومية للتحقق من كفاءة الرقابة المالية (وزارة المالية، 2021).

جودة المعلومات المحاسبية

عرفها كل من أحلام وخير الدين (2018) بأنها: «المصداقية في المعلومة المحاسبية الموجودة في التقارير المالية، والتي تشكل منفعة لمستخدميها وألا يشوبها أي تضليل أو تحريف، ويتم إعدادها وفق معايير محاسبية متعارف عليها للوصول للأهداف التي تسعى لتحقيقها».

ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالجودة اللازمة يجب أن تتوفر فيها نوعين أساسيين من الخصائص النوعية وهي:

أ- الملاءمة: ويقصد بها أن المعلومات المحاسبية التي تم الحصول عليها تحقق الأغراض التي وجدت من أجلها. ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالملاءمة يجب أن تتسم بكثير من الصفات منها: مناسبة زمن الحصول عليها عند الحاجة، وأن تكون قادرة على التنبؤ بالمستقل ولها صلة باتخاذ القرارات الإدارية المختلفة (باجسير وسعيد، 2020).

ب- الموثوقية: وفق مجلس المعايير المحاسبية المالية (FASB) لبيانها رقم 2 بأن تكون المعلومات التي يتم الحصول عليها لها درجة عالية من الصدق وخالية من التحيز بدرجة معقولة والأخطاء. وتشتمل الموثوقية على ثلاثة من الخصائص الفرعية وهي قابليتها للتحقق أي عند استخدام طرق قياس معينة تعطي نفس النتائج من قبل المعنيين بعملية القياس، وكذلك المصداقية أي تعكس جميع الأحداث المالية والاقتصادية الواقعة في مؤسسة ما، وأخيراً الحياد أي عدم تحيزها لأي مجموعة من مستخدمي المعلومات المحاسبية (أحلام وخير الدين، 2018).

إطار الدراسة:

في الشكل رقم (1) تم الاعتماد على نموذج Baron & Kenny (1986) والقائم على مجموعة من الاشتراطات؛ من أجل قياس التأثير الغير مباشر للمتغير الوسيط في العلاقة ما بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

يبين الإطار إجراءات الرقابة المالية كمتغير مستقل وكما عرفها (الباحسين والتوني، 2018) هو المتغير المؤثر والذي له أثراً واضحا على المتغير التابع، ويمكن أن يطلق عليه أيضاً بالمتغير المثير أو المنبه والذي يترك أثر مجموعة من المتغيرات على المتغير التابع. أما إجراءات الرقابة المالية يقصد بها بتلك الإجراءات الخاصة بنظام الرقابة المالية المقترح في مشروع الرقابة المالية (وزارة المالية، 2021). أما أساليب تطبيق الرقابة المالية (الرقابة الذاتية والرقابة المباشرة) كمتغير وسيط وعرفت بأنها المتغيرات التي تؤثر على العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع (Cohen, 1988: 44). في حين أن أساليب تطبيق الرقابة المالية يقصد بها تلك المتضمنة بنظام الرقابة المالية (وزارة المالية، 2021). أما جودة المعلومات المحاسبية كمتغير تابع،

وهو المتغير الذي يظهر عليه التغيير وذلك بسبب وجود متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة، وقد يكون هذا التغير إما عكسيًا أو طرديًا. وهذا المتغير هو أساس اهتمامات الباحثين في هذه الدراسة ومحاولة فهمه وفك الغموض عنه (الباحسين والتوني، 2018).

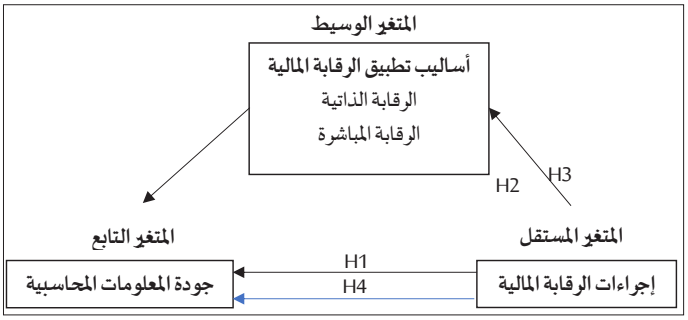

شكل رقم (1) إطار الدراسة

الدراسات السابقة

ظهرت مجموعة دراسات التي قامت بتقييم الرقابة المالية ومدى مساهمتها في القطاع العام، ومن تلك الدراسات: **دراسة (عامر والشربيني، 2017)**، والتي هدفت إلى تقييم نظام الرقابة المالي الحالي في مصر وتحديد معوقاته من أجل تفعيله بالشكل المطلوب. وقد تمحورت الدراسة على عدد من المتغيرات المستقلة وهي معايير الهيكل التنظيمي ومعايير الأنظمة واللوائح المالية والتعليمات ومعايير اختيار العنصر البشري أما المتغير التابع فهو درجة تحقيق النظام الرقابي الحالي. تم توزيع 300 استبانة على الموظفين المعنين بعملية الرقابة الداخلية والخارجية في قطاع قنوات النيل في القاهرة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين كل من المعايير المطروحة ودرجة تحقيق نظام الرقابة المالي الحالي المطبق.

دراسة (Akinola & Akinwunmi, 2019)، التي ركزت على فحص مدى ملاءمة الرقابة المالية والمسؤولية على المال العام في نيجيريا، حيث تكون مجتمع الدراسة من كافة موظفي المركز الطبي الفدرالي في ولاية أوندو في نيجيريا، تم توزيع الاستبانات على عدد 40 من موظفي قسم التدقيق والحسابات كما تم استخراج مجموعة من البيانات الثانوية من النشرة الخاصة بالبنك المركزي. وقد توصلت الدراسة إلى أن الضوابط المالية والمسائلة متوفرة في القطاع العام، وأن هناك علاقة موجبة بين الإيرادات الحكومية الفدرالية والنفقات التي تم صرفها، كما أن هناك كفاءة وفعالية في الرقابة المالية والمساءلة.

دراسة (Noureddine & Rabeh, 2020)، التي اهتمت بمعرفة مدى مساهمة الرقابة المالية السابقة في اكتشاف الانحرافات وتقويمها في النفقات العامة، فتم التركيز على مساهمة المراقب المالي والآليات التي يتبعها في عمليات الفحص بالإضافة إلى مدى استجابة الجهات الخاضعة للفحص بتطبيق توصيات المراقب المالي من أجل معالجة الانحرافات في صرف النفقات العامة. وتوصلت الدراسة بأن الرقابة المالية تساهم بشكل كبير في اكتشاف الأخطاء ومشاكل صرف النفقات في البلديات بالرغم من وجود تباطؤ في عمليات الإنفاق في تلك الجهات، إلا أن تطبيق القوانين اللازمة تحسن من عمليات الإنفاق العام.

دراسة (الوادي وبني خالد، 2021)، والتي هدفت إلى توضيح دور الرقابة المالية على نفقات العلاج الخارجية. استخدمت الدراسة الرقابة المالية كمتغير مستقل أما المتغير التابع فقد تمحور على ترشيد نفقات كل من فواتير العلاج والسكن والمصاريف الشخصية وتذاكر السفر ومصاريف المرافقين. وقد تم توزيع 72 استبانة على المراقبين الماليين في ديوان المحاسبة في دولة الكويت، وتم استخدام اختبار t لاختبار الفرضيات. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة متوسطة ذو دلالة معنوية إحصائية بين دور الرقابة المالية وبين نفقات العلاج الخارجي.

في حين أن هناك عدد من الدراسات اهتمت بجانب الرقابة الداخلية وعلاقته بجودة المعلومات المحاسبية مع الأخذ بالاعتبار الجانب التكنولوجي في هذه العلاقة، مثل:

دارسة (أحلام وخير الدين، 2018)، لمعرفة مدى مساهمة نظام الرقابة الداخلية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وقد اعتمدت الدراسة على استقصاء آراء عينة من موظفي المؤسسة المينائية لسكيكدة في جمهورية الجزائر، وقد أكدت هذه الدراسة بالنتيجة بأن نظام الرقابة الداخلية يساهم في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة (Sawitri et al., 2019)، لقياس تأثير كل من كفاءة الموارد البشرية واستخدام تقنية المعلومات والرقابة الداخلية على توقيت إعداد التقارير المالية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي حيث تم جمع 12 استبانة من موظفي المستشفى العام في إقليم جومبانج في إندونيسيا، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي ومعنوي لكفاءة الموظفين واستخدام التكنولوجيا المعلومات والرقابة الداخلية على دقة توقيت إعداد التقارير المالية.

دراسة (Rahmayuni, Pinem, 2020)، والتي تطرقت لمعرفة مدى تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات والرقابة الداخلية المحاسبية على قيمة المعلومات في التقارير المالية في كاليمانتان. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والكمي، حيث تم جمع مجموعة من البيانات الثانوية كما تم عمل مقابلات مع 65 موظف، وتوصلت الدراسة بأن الإبلاغ المالي للمعلومات في التقارير المالية تتأثر بشكل إيجابي وكبير بتقنية المعلومات والرقابة الداخلية المحاسبية.

دراسة (باجسيروسعيد، 2020)، التي بحثت عن الأثر المترتب من تطوير الأساليب المستخدمة في الرقابة الداخلية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطبيق الحوكمة والرقابة الاستراتيجية على الملاءمة والتمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية . فقد تم تسليط الضوء على المؤسسات غير الهادفة للربح في المملكة العربية السعودية وتم توزيع الاستبانة على عدد 50 فرد من العاملين في تلك المؤسسات. اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات باستخدام حزمة من الأساليب الإحصائية (SPSS) منها المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وتوصلت إلى أن هناك علاقة إيجابية لكل من استخدام التكنولوجيا والحوكمة والرقابة الاستراتيجية وبين خاصيتي الملاءمة والتمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية.

دراسة (عنيزة وخنجر، 2021)، والتي جاءت لاكتشاف تأثير مكونات الرقابة الداخلية في التوصل لجودة المعلومات المحاسبية في الوحدات العامة الحكومية في العراق. حيث ركزت الدراسة على المتغيرات المستقلة وهي البيئة الرقابية وأنشطتها وكذلك تقييم المخاطر والمعلومات والاتصال بالإضافة إلى المتابعة، أما المتغير التابع فهو الملاءمة والتمثيل الصادق. اعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان في جمع البيانات من خلال توزيعها على العاملين في الوحدات الحكومية الصحية والتعليم والزراعة في دولة العراق. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة قوية بين مكونات الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية وخاصة البيئة الرقابية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

بعد عملية البحث والاطلاع على العديد من الدراسات السابقة تميزت الدراسة الحالية عن ما تم بحثه سابقاً ومن خلال إطلاع الباحثين بأنها الدراسة الأولى التي تجمع ما بين تأثير إجراءات الرقابة المالية على جودة المعلومات المحاسبية مع الأخذ بالاعتبار أساليب تطبيق الرقابة المالية والتي تتمحور في الرقابة الذاتية والخاص بنظام الرقابة الداخلية وكذلك الرقابة المباشرة من خلال المراقبين الماليين. إضافة إلى ذلك فقد تم في هذه الدراسة تطوير مقياس لإجراءات الرقابة المالية وأساليب تطبيقها بالاستعانة بالأنظمة الرقابية المطبقة في الدولة (وزارة المالية، 2021). كما أنها تميزت بشمولها على عدد كبير من القطاعات الفرعية العامة مثل قطاع الصحة والتعليم والأمانات والبلديات وغيرها من القطاعات العامة على عكس الدراسات السابقة والتي ركزت على قطاع معين كدراسة (الوادي وبني خالد، 2021) فقد استعانت بديوان المحاسبة في دولة الكويت للتعرف على دور الرقابة المالية على نفقات العلاج الخارجية ودراسة (شقفه، 2020) والتي اعتمدت على موظفي وزارة المالية في دولة فلسطين لقياس العلاقة بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وتحسين جودة التقارير المالية.

أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

ركزت هذه الدراسة على نظام الرقابة المالية والذي يضم مجموعة من الإجراءات المستخدمة لتفعيل هذا النظام من خلال تقييم ومعرفة ما ينتج عنه من أثر سواء كان التأثير مباشر أو غير مباشر كما جاء في دراسة (عامر والشربيني، 2017) والتي اهتمت في تفعيل نظام الرقابة المالية من خلال تقييم عدد من المعايير التي تؤثر في فعاليته.

كما استعانت الدراسة الحالية بنوعين من أساليب تطبيق الرقابة المالية من أهمها الرقابة الذاتية والتي تختص بنظام الرقابة الداخلية باعتبارها متغير يتوسط العلاقة ما بين إجراءات الرقابة المالية وجودة المعلومات المحاسبية مثلما جاء في دراسة (عنيزة وخنجر، 2021) و(باجسير وسعيد، 2020) التي اهتمت بمعرفة التأثير المباشر للرقابة الداخلية على عدد من خصائص المعلومة المحاسبية.

أما فيما يخص الرقابة المباشرة، فقد تم الاستعانة بها كأحد أساليب تطبيق الرقابة المالية توافقاً مع دراسة (Noureddine & Rabeh, 2020) من خلال مساهمته في تصحيح الانحرافات الناتجة من النفقات العامة للدولة. كما أن الدراسة الحالية استخدمت ذات الأداة المستخدمة في عدد من الدراسات السابقة، مثال على ذلك دراسة (Rahmayuni, Pinem, 2020) ودراسة (Ermayanti, 2016) حيث اعتمدت تلك الدراسات على الاستبانة في جمع البيانات والوصول إلى النتائج.

مشكلة البحث

يعتبر القطاع العام في المملكة العربية السعودية من أضخم القطاعات التي لها دور كبير في تعزيز ميزانية الدولة من موارد وكذلك مصادر إنفاقها. فيندرج تحت هذا القطاع الكثير من القطاعات الفرعية التي تحمل عدد هائل من الوحدات الحكومية والتي ينتج عن أنشطتها كمية كبيرة من المعلومات المحاسبية التي تؤثر على دخل الدولة بشكل عام. من هنا ظهرت العديد من التساؤلات حول مدى صدق وملاءمة تلك المعلومات المستخدمة في تحديد إيرادات الدولة السنوية ومصروفاتها، وبالتالي قامت الدولة بوضع أنظمة رقابية داخل وحداتها الحكومية وخارجها من أجل تقديم تأكيداً حول جودة المعلومة المحاسبية الناتجة من أنشطتها المختلفة، ومما سبق يمكن صياغة المشكلة الرئيسية للدراسة في السؤال التالي:

ما مدى تأثير إجراءات الرقابة المالية وأساليب تطبيقها على جودة نظم المعلومات المحاسبية في القطاع العام في المملكة العربية السعودية؟

أهداف دراسة

الهدف الرئيسي

تطوير إطار لقياس التأثير المباشر وغير المباشر لإجراءات الرقابة المالية وأساليب تطبيقها على جودة المعلومات المحاسبية في القطاع العام في المملكة العربية السعودية.

الأهداف الفرعية

1- تقييم إجراءات الرقابة المالية والرقابة الذاتية والرقابة المباشرة في القطاع العام السعودي.
2- قياس التأثير المباشر لإجراءات الرقابة المالية على جودة نظم المعلومات المحاسبية في القطاع العام السعودي.
3- قياس تأثير إجراءات الرقابة المالية على أساليب تطبيقها في القطاع العام السعودي.
4- قياس التأثير الغير مباشر لإجراءات الرقابة المالية على جودة نظم المعلومات المحاسبية بوجود أساليب تطبيق الرقابة المالية في القطاع العام السعودي.

أهمية الدراسة

أهمية علمية

توسيع الفكر النظري حول المعلومات المحاسبية والعوامل التي تؤثر على الخصائص التي تتسم بها تزامناً مع ظهور العديد من المصطلحات الحديثة المستخدمة في محيط الوحدات الحكومية كي تحكم الأنشطة الناتجة عنها وقياسها بطريقة دقيقة وملاءمة محاسبياً، ومن أهم تلك المصطلحات المستحدثة مصطلح الرقابة المالية وأدواتها وأساليبها وتأثير كل من أجزاؤها على جودة المعلومة المحاسبية إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

أهمية عملية:

تكمن أهمية البحث في تفعيل دور الرقابة المالية في الجهات الحكومية بالشكل المطلوب من أجل الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة عالية، من خلال الإجراءات المتبعة من قبل الجهات الرقابية المخولة وأساليب تطبيقها مع الأخذ بالاعتبار نظام الرقابة الداخلية المستخدم في تلك الوحدات الحكومية للتأكد بأن على أن تلك المعلومات ذات قيمة في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية. وهذا ما أكده Ermayanti (2016) على أنه يجب أن تكون المعلومات مفيدة ومفهومة لمستخدميها لما لها من أهمية كبيرة لاتخاذ القرارات المختلفة من خلال دقة توقيت الحصول عليها.

وكذلك جعل الرقابة المالية أسلوب متبع لتقويم الأخطاء والانحرافات التي قد تحصل في القطاع العام مع مساعدتها في مواجهة الحالات الطارئة من خلال جهود كل من المراقبين الماليين والمسؤولين عن متابعة أنظمة الرقابة الداخلية داخل الوحدات الحكومية وما يحملونه من صفات ودراية معرفية ومهنية كافية تخولهم بالقيام بتلك الوظائف. وهذا ما أكده الملا ومحسن (2015) أن الكوادر البشرية في الجهاز الرقابي وخاصة فرق العمل منها وما تتصف بالمهنية والمعرفة الكافية تعتبر المورد الأساسي للرقابة المالية لمساندتها لمواجهة الأزمات وتصحيح الانحرافات والأخطاء.

فرضيات الدراسة

من خلال الدراسات السابقة والتي توصلت إلى مدى فعالية الرقابة المالية ونظامه المطبق في القطاع العام (عامر والشربيني، 2017) ومدى مساهمة آلياته في اكتشاف الانحرافات وتقويمها (Noureddine & Rabeh, 2020) وكذلك الدراسات التي توصلت إلى وجود علاقة طردية ما بين الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية، كدراسة (باجسير وسعيد، 2020) ودراسة (Sawitri et al., 2019) فمن المتوقع ما يلي :

- H1: يوجد أثر ذو دلالة معنوية لإجراءات الرقابة المالية وأساليب تطبيقها على جودة المعلومات المحاسبية في القطاع العام السعودي.
- H2: يوجد أثر ذو دلالة معنوية لإجراءات الرقابة المالية على أسلوب تطبيق الرقابة الذاتية في القطاع العام السعودي.
- H3: يوجد أثر ذو دلالة معنوية لإجراءات الرقابة المالية على أسلوب تطبيق الرقابة المباشرة في القطاع العام السعودي
- H4: يوجد أثر ذو دلالة معنوية لإجراءات الرقابة المالية على جودة المعلومات المحاسبية بوجود أساليب تطبيق الرقابة المالية في القطاع العام السعودي.

تصميم الدراسة

منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي لمعرفة مدى تأثير إجراءات الرقابة المالية وأساليب تطبيقها على جودة المعلومات المحاسبية. كما تم اعتماد الأسلوب المسحي (الجزئي) وذلك لصعوبة إمكانية على تغطية المجتمع لكبر حجمه وانتشاره الجغرافي وارتفاع تكلفته. وتم تحليل ومعالجته البيانات للوصول إلى الاستنتاجات المطلوبة باستخدام الأسلوب الكمي واستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية عن طريق برامج(SPSS).

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المحاسبين والمراجعين الداخليين ومدراء الإدارات المالية وعدد من المراقبين الماليين في مجموعة من القطاعات العامة المختلفة في المملكة العربية السعودية. بالنسبة لعينة الدراسة تم الاعتماد على العينات غير العشوائية (غير الاحتمالية) في اختيار عينة الدراسة، وذلك لصعوبة حصر عدد المحاسبين والمراجعين الداخليين والمدراء والمراقبين الماليين في القطاع العام في المملكة العربية السعودية عند عملية الاختيار، تم استخدام العينة الملائمة عند عملية الاختيار، تم الاعتماد على تلك الطريقة وذلك لإمكانيه الحصول على العينة بتكلفة منخفضة ووقت قصير (الباحسين والتوني، 2018).

كما ذكر Sekaran & Bougie (2016) بأن من الملائم في معظم البحوث أن تكون العينة ما بين (30) مفردة إلى (500) مفردة، وبالتالي تم توزيع الاستبانة على (200) من عينة الدراسة وتم استرداد عدد (101) استبيانه صالحة للدراسة والتحليل الإحصائي، أي بنسبة (50%) من العدد الكلي. وهذا يتوافق مع حجم العينة المستخدمة على القطاع العام في السعودية (Alrbai, 2020).

مصادر بيانات الدراسة

أ- البيانات الأولية

تم استخدام الاستبيانات كأداة لجمع البيانات لدراسة مشكلة البحث والإجابة على أسئلته واختبار فرضياته. تم اختيار هذه الطريقة لجمع البيانات لقدرتها على جمع أكبر قدر من المعلومات بإرسالها إلى عينة البحث عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني، كما أن الاستبيانات تتناسب مع المنهج المستخدم للدراسة كدراسة (Sawitri et al., 2019). تم تصميم الاستبانة وتم تقسيمها إلى جزئيين، يحتوي الجزء الأول على المعلومات العامة (نوع القطاع، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، التخصص العلمي، نظام المعلومات المحاسبي المستخدم، مدة تطبيقه) والجزء الثاني يحتوي على (4) من المحاور الرئيسية لاختبار الفرضيات وفق لمقياس (Likert)الخماسي. وهي كالاتي:

- المحور الأول: يضم عدد (5) من الأسئلة التي تختص بإجراءات الرقابة المالية والتي تم استنباطها من التعريف الإجرائي لنظام الرقابة المالية المعد من قبل الوزارة المالية (وزارة المالية، 2021).

- المحور الثاني: يضم عدد (6) من الأسئلة التي تختص بنظام الرقابة الداخلية كأحد أساليب تطبيق الرقابة المالية وهي الرقابة الذاتية والتي تم استنباطها من نظام الرقابة المالية المعد من قبل الوزارة المالية (وزارة المالية، 2021) وكذلك من عدد من الدوريات (سعيد، 2017) .
- المحور الثالث: يضم عدد (4) أسئلة التي تختص بتقييم المراقب المالي كأحد أساليب تطبيق الرقابة المالية وهي الرقابة المباشرة والتي تم استنباطها من نظام الرقابة المالية المعد من قبل الوزارة المالية (وزارة المالية، 2021).
- المحور الرابع: يضم عدد (6) أسئلة التي تختص بجودة المعلومات المحاسبية والتي تم استخراجها من دراسة (باجسير وسعيد، 2020).

ب- البيانات الثانوية

تم الاعتماد على التعريف الإجرائي لمشروع نظام الرقابة المالية المطروح في المملكة وما يتضمنه من مواد بالإضافة إلى الكتب والدراسات السابقة في صياغة أسئلة الاستبيان وكذلك تم الاعتماد على الكتب العلمية في اختيار عينات الدراسة.

أدوات التحليل الإحصائي

تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS) في عملية التحليل الإحصائي، فيما يخص البيانات العامة لعينة الدراسة وخصائصها فقد تم استخدام التحليلات التالية (النسب المئوية والتكرار). أما اختبارات الصدق والثبات تم الاعتماد على تحليل معامل بيرسون وألفاكرونباخ. ولتحليل البيانات الرئيسية لمتغيرات الدراسة تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري أما اختبار الفرضيات تم الاعتماد على تحليل الانحدار البسيط والمتعدد للوصول إلى النتائج مع الاستعانة باختبار (SOBEL TEST).

نموذج الدراسة

من خلال نموذج تحليل الانحدار المتعدد وهي كالاتي:

$$\gamma = \beta_0 + \beta x_1 + \beta m_1 + \beta m2 + x_1 * m_1 * m_2 + \varepsilon$$

ويعبر كل من: γ = جودة المعلومات المحاسبية، x_1 = إجراءات الرقابة المالية، m_1 = الرقابة الذاتية، m_2 = الرقابة المباشرة = نموذج الانحدار.

β_0 = معامل الانحدار. β

اختبارات الصدق والثبات لأداة جمع البيانات:

1- صدق المحكمين:

تم عرض الاستبانة على عدد 3 من أساتذة الجامعة المختصين في مجال المحاسبة والمراجعة للتأكد من أن محاورها الرئيسية وما تتضمنه من عبارات تحقق الغرض المناطة إليه، وتم التوجيه لعدد من الملاحظات والتعليقات الجوهرية وتم أخذها بعين الاعتبار عند إعداد الصيغة النهائية للاستبانة. كما أنه تم طرحها لعدد 2 من المراقبين الماليين في أحد القطاعات الرقابية الحكومية للتأكد من أن مدى الفهم السليم للعبارات الواردة بها من أجل الإجابة عليها بشكل صحيح وتحقيق الهدف منها. وبعد ما سبق ذكره من إجراءات متخذه فإن الاستبانة المعتمدة في جمع البيانات صادقة وصالحة لقياس متغيرات الدارسة.

2- صدق الاتساق الداخلي

لقياس مدى صدق الاتساق بين كل محور من محاور الدراسة وما يشتمل من عبارات، تم الاعتماد على معامل الارتباط بيرسون للتأكد من صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة، ويبين جدول رقم (1) معامل الارتباط لكل محور من محاور الدراسة الرئيسية بشكل عام ومستوى الدلالة الخاص بها، حيث تشير قيمة معامل

جدول رقم (1)

قياس معامل الارتباط بيرسون لمحاور الاستبانة

المحاور الرئيسية	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
إجراءات الرقابة المالية	0.863**	.000
الرقابة الذاتية (نظام الرقابة الداخلية)	0.815**	.000
الرقابة المباشرة (تقييم المراقب المالي)	0.855**	.000
جودة المعلومات المحاسبية	0.855**	.000

المصدر: تم إعداده من قبل الباحثين

بيرسون (0.10-0.29) إلى أن قوة الارتباط ضعيفة أما إذا كانت القيمة (0.30-0.49) فتكون قوة الارتباط متوسطة في حين كانت القيمة (0.50-1) فهذا يدل أن قوة الارتباط قوية (القوصي،2014).

في جدول رقم (1) نرى أن معامل الارتباط بيرسون يتراوح ما بين (0.815-0.863) للمحاور الرئيسية للاستبانة عند مستوى دلالة (0.05)، أي يدل على أن هناك علاقة ارتباط قوية وتأكيداً على صدق الاتساق الداخلي لمضمون تلك المحاور.

3- الثبات لأداة الدراسة

يقصد بمفهوم الثبات بأنه مؤشر على دقة أداة جمع البيانات عند عملية القياس، وعندما يطلق على الاستبانة بالثبات فهذا يعني أن إذا تم تكرار تطبيق الاستبانة فإنها تعطي نتائج مقاربة جدًا إذا طبقت على العينة نفسها وفي الظروف ذاتها. وعند استخدام معامل الارتباط «ألفا كرونباخ» للتأكد من ثبات أداة الدراسة فتتراوح القراءات الخاصة به ما بين صفر و1 وكلما كانت القيم أقرب إلى الواحد صحيح فهذا يدل على أن أداة الدراسة تتمتع بالقوة. أشارت العديد من الدراسات عندما يكون معامل الارتباط ألفا كرونباخ ما بين 0.7 إلى 0.99 فهذا يدل على قبول قيم الثبات علمياً (الباحسن والتوني، 2018).

من خلال هذه الدراسة تم استخدام معامل الارتباط ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة وفق الجدول رقم (2)

جدول رقم (2)

قياس ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل الارتباط ألفا كرونباخ

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
أولا: إجراءات الرقابة المالية	5	0.915
ثانياً: الرقابة الذاتية (نظام الرقابة الداخلية)	6	0.898
ثالثاً: الرقابة المباشرة (تقييم المراقب المالي)	4	0.873
ثالثا: جودة المعلومات المحاسبية	6	0.925

المصدر: تم إعداده من قبل الباحثين

في جدول رقم (2) يشير معامل الارتباط ألفا كرونباخ والذي يتراوح ما بين (0.873-0.925) أي بحدود القيم المقبولة علمياً (0.7-0.99) وبالتالي فأن أداة الدراسة تتمتع بقوة الثبات ومناسبتها لأغراض الدراسة.

التحليل الوصفي للعينة وخصائصها:

في جدول رقم (3) بالنظر إلى متغير نوع القطاع الحكومي تنوعت الوحدات الحكومية المستجيبة للاستبانة وفق دليل الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية (المنصة الوطنية الموحدة،2021). فنرى أن العدد الأكبر من المستجيبين من الفئة الوزارية بنسبة (32.7%) تليها الدواوين بنسبة (22.8%)،في حين تراوحت كل من فئة الجامعات بنسبة (19.8%) والأمانات بنسبة (11.9%) والمؤسسات بنسبة (6.9%) وفي المرتبة الأخيرة جاءت فئة الهيئات بنسبة (5.9%) .

يشير متغير المسمى الوظيفي إلى أن غالبية المستجيبين من المحاسبين والمراجعين الداخليين والمراقبين الماليين ومدراء الإدارة المالية والتي ترتكز عليها الدراسة باعتباره تأكيداً على تناسب الإجابات الواردة من عينة المختارة. لتحقيق أغراض الدراسة.

في حين أن متغير التخصص أشار بأن نسبة (80%) هم من يحملون شهادة المحاسبة تليها الإدارة بنسبة (9.9%) ومن ثم المالية بنسبة (5.9%) في حين أن نسبة (4%) وهم الأقلية تحمل تخصصات أخرى.

جدول رقم (3)

البيانات العامة للعينة وخصائصها

المتغيرات	الفئة	التكرار	النسب المئوية
نوع القطاع الحكومي	أمانات	12	%1.91
	وزارة	33	%32.7
	جامعات	20	%19.8
	دواوين	23	%22.8
	هيئات	6	%5.9
	مؤسسات	7	%6.9
المسمى الوظيفي	محاسب	37	%36.6
	مراجع داخلي	18	%17.8
	مدير إدارة مالية	15	%14.9
	مراقب مالي	17	%16.8
	غير ذلك	14	%13.9
التخصص	محاسبة	81	%80.2
	مالية	6	%5.9
	إدارة	10	%9.9
	غير ذلك	4	%4
المؤهل العلمي	دبلوم	7	%6.9
	بكالوريوس	67	%66.3
	ماجستير	24	%23.8
	دكتوراه	3	%3
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	22	%21.8
	5-10سنوات	40	%39.6
	من 11-15 سنة	19	%18.8
	أكثر من ذلك	20	%19.8
النظام المحاسبي الإلكتروني	Oracle	31	%30.7
	SAP	22	%21.8
	برامج أخرى معرفة على نظام ERP	14	%13.9
	برامج غير معلومة وأقل معرفة بERP	34	%33.7
مدة تطبيقه	أقل من سنة	14	%13.9
	من سنة إلى 5 سنوات	31	%30.7
	من 6 سنوات إلى 10 سنوات	19	18.8
	أكثر من 10 سنوات	37	%36.6

المصدر: من إعداد الباحثين وفق البيانات الفعلية المستخرجة من أداة الدراسة

أما المؤهل العملي فالنسبة الأعلى من عينة الدراسة من حملة درجة البكالوريوس بنسبة (66%) يليه الماجستير بنسبة (23%) وذلك يدل على أن العمل الرقابي والمحاسبي يتطلب الحصول على درجة علمية لا تقل عن درجة البكالوريوس تأكيداً على أهمية تناسب المحصلة العملية مع حجم الأعمال المسندة إليهم.

أما بخصوص متغير سنوات الخبرة أظهرت الدراسة أن نسبة جيدة من ذوي الخبرة والتي تتراوح ما بين 5 سنوات إلى 10 سنوات بنسبة (39.6%) في حين أن أقل نسبة كانت من نصيب من ذوي الخبرة ما بين 11 سنة إلى 15 سنة بنسبة (18.8%) وهذا يدل على أن المستجيبين من ذوي الخبرة المناسبة في مجال المحاسبة والمراجعة.

بالنسبة لنوع النظام المحاسبي الإلكتروني المعتمد في تلك القطاعات فكانت النسبة الأكبر للأنظمة المعلومة والمعرفة على نظام (Enterprise Recourse Planning - ERP) بنسبة (66.40%) موزعة على كل من ORACL بنسبة (30.7%) تليه نظام SAP بنسبة (21.8%) وعدد من البرامج الأخرى التي تعمل على نظام ERP بنسبة (13.7%)، أما البرامج الأقل معرفة بنظام ERP فقد بلغت بنسبة (33.7%) .أما بخصوص متغير مدة تطبيق النظام فنلاحظ من خلال نتائج الجدول بأن (36.6%) من منشآت عينة الدراسة تطبق النظام لأكثر من عشر سنوات بنسبة، بينما فقط (13.9%) من عينة الدراسة لديها خبرة في النظام لأقل من سنة، وهذا يدل على خبرة الأكثرية من موظفين القطاع العام على الأنظمة الإلكترونية المعتمدة والقدرة على الاعتماد عليها عند القيام بالرقابة على تقنية المعلومات كأحد أساليب تطبيق الرقابة المالية .

جدول رقم (4)
المعيار الإحصائي المستخدم في تقييم المحاور الرئيسية لأداة الدراسة

درجة التقييم	المتوسط الحسابي
ضعيف جداً	من 1 إلى 1.79
ضعيف	من 1.80 إلى 2.59
متوسط	من 2.60 إلى 3.39
مرتفع	من 3.40 إلى 4.19
مرتفع جداً	من 4.20 إلى 5

المصدر: statistic-think website

التحليل الوصفي للبيانات الرئيسية

من أجل تقييم متغيرات الدراسة والوصول إلى النتائج المطلوبة، تم استخدام الأساليب الوصفية التالية لقياس مدى توافق واختلاف وجهات النظر لآراء المستجيبين لأسئلة الدراسة وفق المعيار الإحصائي بجدول رقم (4) والذي يتوافق مع مقياس ليكرت الخماسي:

تم تقسيم أسئلة الاستبانة إلى أربعة أقسام رئيسية وهي كالتالي:

أولًا - أسئلة متعلقة بتقييم إجراءات الرقابة المالية في القطاع العام في المملكة العربية السعودية:

يشير جدول رقم (5) إلى فعالية إجراءات الرقابة المالية المطبقة في القطاع العام، حيث كان المتوسط الحسابي العام لتلك الفقرات بقيمة (4.28) وهذا يدل على أن هناك التزام قوي بإجراءات الرقابة المالية مع انخفاض الانحراف المعياري بمتوسط (0.861) وهذا يعتبر مؤشر جيد على تشابه أراء عينة الدراسة. وترجع أسباب ذلك إلى وجود إشراف ومتابعة جيدة من قبل الجهات الرقابية للتأكد من أن الإجراءات الرقابية تتوافق مع الأهداف التي وضعت من أجلها مع اهتمام الجهات الحكومية التنفيذية في تطبيق الأنظمة واللوائح الصادرة من الجهات العليا في الدولة.

جدول رقم (5)
تقييم إجراءات الرقابة المالية باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

فقرات المحاور	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	المساهمة في التأكد من صحة العمليات التي تؤثر على الحسابات الختامية.	4.37	0.833	مرتفع جداً
2	المساهمة في تقييم كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية.	4.23	0.870	مرتفع جداً
3	المساهمة في الالتزام بالأنظمة واللوائح والتعليمات	4.28	0.861	مرتفع جداً
4	المساهمة في تعزيز المسؤولية والنزاهة والشفافية.	4.27	0.882	مرتفع جداً
5	الإجراءات المتبعة في تحصيل الإيرادات ودفع المصروفات يتم وفقا للأنظمة و اللوائح.	4.27	0.859	مرتفع جداً

المصدر: تم إعداده من قبل الباحثين من واقع البيانات الفعلية المستخرجة من أداة الدراسة

ثانيًا - أسئلة متعلقة بتقييم أساليب تطبيق الرقابة المالية في القطاع العام في المملكة العربية السعودية:

1- تقييم الرقابة الذاتية (من خلال نظام الرقابة الداخلية).

يشير جدول رقم (6) إلى وجود نظام رقابي داخلي لدى القطاعات العامة بشكل مرتفع وهذا يدل على أن هناك رقابة ذاتية جيدة تقوم بها تلك القطاعات والتي تعتبر من الأساليب التطبيقية التي تساهم في تفعيل نظام الرقابة المالية. حيث يشير المتوسط الحسابي المرجح بين فقرات هذا المحور بقيمة (3.896) مع انخفاض الانحراف المعياري بمتوسط

(1.006) والذي يعبر عن تشابه أراء عينة الدراسة.

2- **تقييم الرقابة المباشرة (من خلال تقييم المراقب المالي)**

يشير جدول رقم (7) إلى تمكين المراقبين الماليين بالقيام بمهامهم الخاصة بالرقابة المباشرة على القطاعات العامة والخاضعة للرقابة بشكل مرتفع. ويعود السبب لوجود لوائح وتعليمات تبين نطاق وصلاحيات المراقب المالي وواجباته وكذلك علم القطاعات العامة الخاضعة للرقابة بتلك الصلاحيات والعقوبات التي قد تقع على عاتقها عند إعاقة أعمال الرقابة المباشرة. فقد تراوح المتوسط الحسابي والخاص بتقييم المراقب المالي ما بين (3.72-4.00) مع انخفاض الانحراف المعياري بدلالة على تشابه أراء عينة الدراسة من محاسبين ومراجعين داخليين ومراقبين ماليين.

جدول رقم (6)
تقييم الرقابة الذاتية باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

فقرات المحاور	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	التأكد من وجود خطة سنوية واضحة لدى الإدارة	4.14	0.895	مرتفع
2	التأكد من توزيع الواجبات بين الموظفين بحيث يقع عمل كل موظف تحت رقابة موظف آخر	3.65	1.126	مرتفع
3	التأكد من توزيع المسؤوليات بشكل واضح مما يساعد على تحديد مسؤولية الخطأ والإهمال	3.82	1.081	مرتفع
4	التأكد من وجود تعليمات إثبات العمليات بالسجلات فور حدوثها	3.96	0.937	مرتفع
5	التأكد من عدم إشراك موظف في مراجعة عمل قام به...	3.89	1.048	مرتفع
6	التأكد من استخدام وسائل الرقابة المزدوجة...	3.91	0.949	مرتفع

المصدر: تم إعداده من قبل الباحثين من واقع البيانات الفعلية المستخرجة من أداة الدراسة

جدول رقم (7)
تقييم الرقابة المباشرة
باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

فقرات المحاور	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	تقديم برامج تدريبية خاصة للتطوير....	3.85	1.099	مرتفع
2	التميز بالاستقلالية والموضوعية.....	3.91	1.207	مرتفع
3	القيام بالعناية المهنية الواجبة مع الإفصاح عن حالات تعارض المصالح	4.00	0.969	مرتفع
4	منح مزايا مالية عند حماية أموال القطاع من خطر أو هدر محقق.	3.72	1.159	مرتفع

المصدر: تم إعداده من قبل الباحثين من واقع البيانات الفعلية المستخرجة من أداة الدراسة

ثالثاً - أسئلة متعلقة بتقييم جودة المعلومة المحاسبية في القطاع العام في المملكة العربية السعودية:

يشير جدول رقم (8) أن المعلومات المحاسبية الصادرة من القطاع العام ذات جودة بشكل مرتفع ويعود سبب ذلك إلى توجه تلك القطاعات إلى استخدام الأنظمة المحاسبية الإلكترونية ذات التطبيقات المترابطة (ERP) مثل Oracle وSAP بدلاً من الأنظمة اليدوي. حيث أن أنظمة الـ ERP تساعد على تقليل الانحرافات الجوهرية والأخطاء وتساعد في عملية اتخاذ القرارات المختلفة لما تتصف بالموثوقية والحياد وقابلية الاعتماد عليها (Al-Muhayfith & Shaiti, 2020).

جدول رقم (8)
تقييم جودة المعلومة المحاسبية باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

فقرات المحاور	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	تتوفر المعلومات المحاسبية في الوقت المحدد ودون تأخير	3.71	1.061	مرتفع
2	تتيح المعلومات المحاسبية القدرة على التنبؤ بالمستقبل	3.62	1.058	مرتفع
3	المعلومات المحاسبية متاحة عند الحاجة إليها	3.83	1.039	مرتفع
4	المعلومات المحاسبية المتاحة ذات صلة بالقرارات المتخذة	3.86	1.039	مرتفع
5	تتسم المعلومات المحاسبية المقدمة بالموضوعية	3.87	0.913	مرتفع
6	تتميز المعلومات المحاسبية بالدقة وخلوها من الأخطاء...	3.71	1.061	مرتفع

المصدر: تم إعداده من قبل الباحثين من واقع البيانات الفعلية المستخرجة من أداة الدراسة

فنلاحظ أن المتوسط الحسابي لمحور جودة المعلومة المحاسبية تراوح ما بين (3.62-3.87) مع انخفاض الانحراف المعياري بمتوسط (1.0287) وهذا يدل على تشابه أراء عينة الدراسة.

تحليل واختبار الفرضيات

السؤال الرئيسي: إلى أي مدى تؤثر إجراءات الرقابة المالية وأساليب تطبيقها على جودة نظم المعلومات المحاسبية في القطاع العام في المملكة العربية السعودية؟

للإجابة على سؤال البحث تم استخدام نموذج Baron & Kenny (1986) من خلال مجموعة من الفرضيات واختبارها للوصول إلى النتائج من خلال تحليل الانحدار البسيط والمتعدد مع الاستعانة باختبار SOBEL TEST الخاص بتحليل التأثير غير المباشر.

يشير جدول رقم (9) إلى مجموعة من النتائج لاختبار الفرضيات التالية:

جدول رقم (9)
نتائج تحليل الفرضيات باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد

	Variables		B	Coefficients Std. Error	T	Sig.
C	X1->Y		0.655	0.099	6.628	0.000
A	X1->M		0.761	0.076	10.00	0.000
B	X 1	Y	0.075	0.114	0.657	0.513
	M		0.762	0.106	7.179	0.000

المصدر: برامج الإحصائية SPSS

جدول رقم (10)
نتائج تحليل التأثير غير المباشر للوساطة باستخدام اختبار Sobel Test

Input		Z	Std. Error	p-value
A	0.761			
B	0.762			
Sa	0.076	5.839	0.099	1e-8
Sb	0.106			

المصدر: Calculation for the Sobel Test

1- **الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة معنوية لإجراءات الرقابة المالية على جودة نظم المعلومات المحاسبية في القطاع العام السعودي.**

أظهرت النتائج إلى أن هناك تأثير طردي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05) لإجراءات الرقابة المالية على جودة المعلومات المحاسبية في القطاع العام السعودي، وبالتالي نقبل الفرضية الأولى وهي «يوجد أثر طردي ذو دلالة معنوية لإجراءات الرقابة المالية على جودة المعلومات المحاسبية في القطاع العام السعودي».

2- **الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة معنوية لإجراءات الرقابة المالية على أسلوب تطبيق الرقابة الذاتية في القطاع العام السعودي.**

أظهرت النتائج إلى أن هناك تأثير طردي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05) لإجراءات الرقابة المالية على أسلوب تطبيق الرقابة الذاتية في القطاع العام السعودي، وبالتالي نقبل الفرضية الثانية وهي «يوجد أثر طردي ذو دلالة معنوية لإجراءات الرقابة المالية على أسلوب تطبيق الرقابة الذاتية في القطاع العام السعودي».

3- **الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة معنوية لإجراءات الرقابة المالية على أسلوب تطبيق الرقابة المباشرة في القطاع العام السعودي.**

أظهرت النتائج إلى أن هناك تأثير طردي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05) لإجراءات الرقابة المالية على أسلوب تطبيق الرقابة المباشرة في القطاع العام السعودي، وبالتالي نقبل الفرضية الثالثة وهي «يوجد أثر طردي ذو دلالة معنوية لإجراءات الرقابة المالية على أسلوب تطبيق الرقابة المباشرة في القطاع العام السعودي».

4- **الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة معنوية لإجراءات الرقابة المالية على جودة نظم المعلومات المحاسبية بوجود أساليب تطبيق الرقابة المالية في القطاع العام السعودي.**

لاختبار الفرضية الرابعة تم استخدام نموذج Baron & Kenny (1986) والذي يستند إلى ثلاثة شروط رئيسية لإثبات مدى تأثير المتغير الوسيط وهو أساليب تطبيق الرقابة المالية (M) على العلاقة ما بين إجراءات الرقابة المالية (1X) وجودة المعلومات المحاسبية (Y) وهي كالآتي:

أ- **الشرط الأول: تأثير إجراءات الرقابة المالية (X1) على جودة المعلومات المحاسبية (Y) .**

يوضح جدول رقم (9) بأن هناك تأثير كلي بين إجراءات الرقابة المالية وجودة المعلومات المحاسبية ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغت قيمة معامل B (0.655) أي أن إجراءات الرقابة المالية تؤثر بشكل طردي بنسبة (65%) على جودة المعلومات المحاسبية، وبالتالي تم قبول الفرضية الأولى وهي «يوجد أثر طردي ذو دلالة معنوية لإجراءات الرقابة المالية على جودة المعلومات المحاسبية في القطاع العام السعودي». أي أنه كلما زادت إجراءات الرقابة المالية كلما كانت المعلومة المحاسبية ذات جودة عالية.

ب- **الشرط الثاني: تأثير إجراءات الرقابة المالية (X1) على أساليب تطبيق الرقابة المالية (M).**

تشير النتائج بأن هناك تأثير مباشر ما بين إجراءات الرقابة المالية وأساليب تطبيق الرقابة المالية وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، فقد بلغت قيمة معامل B (0.761)، وبالتالي يمكن القول بأن هناك تأثير طردياً بنسبة (76%) لإجراءات الرقابة المالية على أساليب تطبيق الرقابة المالية. بالتالي تم قبول الفرضية الثانية وهي «يوجد أثر طردي ذو دلالة معنوية إحصائية لإجراءات الرقابة المالية على أسلوب تطبيق الرقابة الذاتية في القطاع العام في المملكة العربية السعودية»، وكذلك الفرضية الثالثة وهي «يوجد أثر طردي ذو دلالة معنوية إحصائية لإجراءات الرقابة المالية على أسلوب تطبيق الرقابة المباشرة في القطاع العام السعودي».

ج- **الشرط الثالث: تأثير إجراءات الرقابة المالية (X1) على جودة نظم المعلومات المحاسبية (Y) بوجود أساليب تطبيق الرقابة المالية (M).**

تشير النتائج بأنه لا يوجد تأثير مباشر ما بين إجراءات الرقابة المالية على جودة المعلومات المحاسبية، فقد بلغت قيمة معامل B (0.075) ولكنها غير دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، في حين أن هنالك تأثير مباشر لأساليب تطبيق الرقابة المالية على جودة المعلومات المحاسبية، حيث كانت قيمة معامل B (0.762) وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05). ولاختبار التأثير غير المباشر لأساليب تطبيق الرقابة المالية في العلاقة ما بين إجراءات الرقابة المالية وجودة المعلومات المحاسبية تم استخدام اختبار SOBEL TEST في جدول رقم (10) وأظهرت النتائج بأن التأثير غير المباشر لقيمة Z بلغ (5.839) وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، في حين بلغت معامل الارتباط B لعلاقة أساليب تطبيق الرقابة المالية ما بين إجراءات الرقابة المالية وجودة المعلومات المحاسبية بقيمة (0.579) من خلال حاصل ضرب كل من معامل Ba (0.761) ومعامل Bb (0.762)، أي أن هناك تأثيرًا طرديًا لأساليب تطبيق الرقابة المالية بنسبة (58%) للعلاقة ما بين إجراءات الرقابة المالية وجودة المعلومات المحاسبية، وبالتالي نستنتج بأن هناك وساطة كلية لأساليب تطبيق الرقابة المالية ما بين إجراءات الرقابة المالية وجودة المعلومات المحاسبية وبالتالي نقبل الفرضية الرابعة وهي «يوجد أثر طردي ذو دلالة معنوية لإجراءات الرقابة المالية على جودة المعلومات المحاسبية بوجود أساليب تطبيق الرقابة المالية في القطاع العام في المملكة العربية السعودية».

وبالتالي تكون الإجابة على سؤال البحث أنه إجراءات الرقابة المالية تؤثر بشكل إيجابي على جودة المعلومات المحاسبية من خلال تطبيق أساليب الرقابة المالية في القطاع العام السعودي.

النتائج

من خلال ما سبق تحليله وصفيًا وإحصائيًا لمتغيرات الدراسة واختبار فرضياتها، تتلخص النتائج في الآتي:

1- وجود تعزيز لمفهوم الرقابة الذاتية في جميع الوحدات الحكومية من خلال تطبيق نظام الرقابة الداخلية؛ وتظهر أهميته بشكل أكبر في إلزام الوحدات الحكومية في إعداد خطط سنوية تساعد على تحقيق أهدافها، بالإضافة إلى أهميته في إعداد لوائح وتعليمات مكتوبة وواضحة عند تسجيل العمليات المختلفة مع تحديد مسؤوليات العاملين على ذلك داخل إدارات الوحدات الحكومية وبالتالي انخفاض معدل الانحرافات والأخطاء الجوهرية التي قد تحصل نتيجة الإهمال أو الاختلاس. وهذا يتوافق مع دراسة (باجسيرو سعيد، 2020) والتي توصلت إلى أن هناك علاقة إيجابية بين نظام الرقابة الداخلية من خلال الرقابة الاستراتيجية ومدى الملاءمة والتمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية في المملكة العربية السعودية.

2- أكدت النتائج بأن المعلومات المحاسبية في القطاع العام في المملكة تتمتع بجودة عالية؛ وترجع أسباب ذلك إلى وجود أنظمة محاسبية إلكترونية تدعم إدخال ومعالجة المعلومات المحاسبية واستردادها في أي وقت مثل نظام Oracle وSAP وكذلك أنظمة محاسبية إلكترونية أخرى تدعم نظام الـ ERP، مما تجعلها أكثر موضوعية وقابلة للتنبؤ بالمستقبل وتدعم احتياجات مستخدميها. وهذا يتوافق مع دراسة (شقفة، 2020) والتي توصلت إلى أن مخرجات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية من تقارير مالية تساعد في اتخاذ القرارات الإدارية والمالي المختلفة.

3- تتأثر جودة المعلومات المحاسبية إيجابياً بإجراءات الرقابة المالية في القطاع العام في المملكة، وذلك لأن تلك الإجراءات تقدم تأكيدًا معقولاً على أن العمليات التي تمت على تلك المعلومات المحاسبية تتسم بالموضوعية والقدرة على التنبؤ والقدرة على الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية.

4- تتأثر كل من الرقابة الذاتية والمباشرة إيجابيًا بإجراءات الرقابة المالية في القطاع العام في المملكة؛ باعتبار تلك الإجراءات تنظيماً لأعمالها ومساندتها للقيام بوظائفها من أجل تحقيق الغرض منها، وهذا يتوافق مع دراسة (Akinola & Akinwunmi, 2019) والتي أظهرت أن هناك علاقة إيجابية بين مدى ملاءمة الرقابة المالية وتحصيل الإيرادات وسبل إنفاقها في نيجيريا.

5- تتأثر المعلومات المحاسبية إيجابيًا بأساليب تطبيق الرقابة المالية سواء التي تعتمد على نظام الرقابة الداخلية أو من خلال المراقبين الماليين؛ باعتبارها أحد الأدوات التي تؤكد على أن تلك المعلومات ذات جودة عالية. وهذا يتوافق مع دراسة (Rahmayuni, Pinem, 2020) والتي توصلت بأن هناك علاقة إيجابية بين نظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية في شرق كاليمانتان.

6- تتأثر جودة المعلومات المحاسبية إيجابيًا بإجراءات الرقابة المالية ولكن من خلال تطبيق أساليب الرقابة الذاتية والرقابة المباشرة؛ أسباب ذلك ترجع إلى أن الإجراءات الرقابية المالية تحتاج إلى طاقم من الأفراد والأنظمة والأدوات تقوم بتطبيق تلك الإجراءات بالشكل الأمثل من أجل تحقيق الجودة في المعلومات المحاسبية المتضمنة بالموضوعية والحياد والدقة وقدرتها على التنبؤ بالمستقبل وغيرها من الخصائص الواجب توفرها في المعلومة المحاسبية.

التوصيات

1- ضرورة التقييم المستمر لإجراءات الرقابة المالية من قبل القطاعات العامة بالمملكة؛ من أجل تقديم تأكيد معقول حول مدى قدرته على تحقيق الأهداف التي وضعت من أجله، مع مراجعة النتائج قبل وأثناء العمل به بغرض تحديد مواطن الضعف في تلك الإجراءات ومعالجتها وكذلك مواطن القوة لتعزيزها.

2- ضرورة قيام مدراء الوحدات الحكومية بتوضيح واجبات عاملها بشكل دقيق ومفصل؛ باعتباره أحد الأساسيات في نجاح نظام الرقابة الداخلية داخل الوحدة الحكومية.

3- تقديم المزيد من الوعي والاهتمام للمراقب المالي؛ من خلال إعداد الدورات التدريبية المستمرة التي تساعده في تطوير مهاراته المنهية عند القيام بالأعمال الرقابية.

4- زيادة الاهتمام بالمعلومات المحاسبية التي تؤثر في اتخاذ القرارات المستقبلي؛ من أجل دعم الخطط الاستراتيجية التي تضعها إدارات الوحدات الحكومية.

5- أن إجراءات الرقابة المالية وحدها لا تكفي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وإنما هي في أمس الحاجة إلى طاقم رقابي وأنظمة رقابية قائمة لمسك زمام مهام تطبيق إجراءات نظام الرقابة المالية.

حدود الدراسة

تقتصر الدراسة على القطاع العام فقط، حيث إن تلك الجهات تخضع بشكل ملزم للرقابة المالية من قبل الدولة. كما اقتصرت على منطقتي الشرقية والوسطى في المملكة العربية السعودية، وذلك لكبر حجم القطاع العام بالمملكة، وخلال الفترة الزمنية عن عام (2021م) وهي تاريخ توزيع الاستبيانات على عينة الدراسة.

المقترحات البحثية المستقبلية

1- دراسة تأثير أساليب تطبيق الرقابة المالية الأخرى التي لم تتطرق لها الباحثين، مثل الرقابة المعلوماتية ورقابة التقارير.

2- تقييم إجراءات الرقابة المالية بعد التنفيذ وأساليب تطبيقها.

3- دراسة تأثير إجراءات الرقابة المالية وأساليب تطبيقها على جودة المعلومات المحاسبية للجهات غير الخاضعة للرقابة المباشرة.

المراجع

أولاً- مراجع باللغة العربية:

- E7sa. (2020). **معاملات الارتباط**. تم الاسترداد من موقع e7sa: www. e7sa.com
- أحمد مصطفى صبيح. (2016). **الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري**. الجيزة: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع.
- الاقتصادية. (2010). «ماهو نظام الرقابة المالية الجديد في أوروبا»، تم الاسترداد من **موقع الاقتصادية**: www.aleqt.com
- الباحسين، سامي عبد الله؛ ومحمود عبد العزيز التوني. (2018). **منهج البحث العلمي في العلوم الإدارية**. ط 3. الدمام: مكتبة دار المتنبي.
- التميمي، عباس؛ وحكيم حمود. (2015). **إدارة الأرباح عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها**. بغداد: كلية الإدارة والاقتصاد.
- التميمي، مهند علي البازي؛ وليث مسعود. (2020). «أثر رقابة جودة التدقيق على جودة الإفصاح المحاسبي في ظل دوافع الإدارة بالتلاعب بالسياسات المحاسبية»، **مجلة دنانير**، 1 (20)، ص ص 522-564.
- العميمي، حارب سعيد. (2020). «مستقبل مراجعة القطاع العام :التعايش في أوقات التغيير»، تم الاسترداد من موقع: **المجلة الدولية للرقابة المالية العامة**: https://www.intosai.org.
- العين الإخبارية. (2020). تم الاسترداد من موقع العين الإخبارية: www.al-ain.com
- القوصي، محمد مفيد. (2014). **الإحصاء الوصفي والاستدلالي**. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.
- المرامحي، أحمد. (2019). **التفكير الإحصائي: مقياس ليكرت**. تم الاسترداد من موقع التفكير الإحصائي: www.statistic-think.blogspot.com
- المنصة الوطنية الموحدة. (2021). **دليل الجهات الحكومية**. تم الاسترداد من موقع المنصة الوطنية الموحدة: www.my.gov.sa .
- الوادي، هاجر؛ مرعي بني خالد. (2021). «دور الرقابة المالية لديوان المحاسبة على نفقات العلاج خارج دولة الكويت»، **المجلة العربية للإدارة**، 41 (1)، ص ص 311-331. القاهرة: المنظمة اللعربية للتنمية الإدارية.
- باجسير، علي؛ وحياة سعيد. (2020). «تطوير أساليب الرقابة الداخلية وأثرها على خصائص المعلومات المحاسبية في المؤسسات غير الهادفة للربح العاملة في المملكة العربية السعودية»، **مجلة رماح للبحوث والدراسات**، 1 (41)، ص ص 109-136.
- بن سعيد، عصام بن سعد.(2017). **الدليل الاسترشادي لإجراءات عمل إدارات المراجعة الداخلية**. الرياض: معهد الإدارة العامة.
- تمر هندي. (2021). **ماهو تعريف القطاع العام**. تم الاسترداد من موقع تمر هندي: www.tamrhendy.com
- جامعة الملك عبد العزيز. (2018). **الإدارة العامة للمراجعة الداخلية**. تم الاسترداد من موقع جامعة الملك عبد العزيز: https://www.kau.edu.sa.
- سلامة، مصطفى صالح. (2010). **مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية**. الأردن :دار البداية ناشرون موزعون.
- شقفة، خليل إبراهيم. (2020). «دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين جودة التقارير المالية في المؤسسات الحكومية الفلسطينية»، **مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة**، 5 (1)، ص ص 8-22.
- عامر، سماح؛ إيمان الشربيني. (2017). **تفعيل الرقابة المالية في مجال الإعلام الحكومي بالتطبيق على قطاع قنوات النيل المتخصصة**. رسالة ماجستير غير منشورة.

- عباس، فاضل حسين؛ وحنان عبد الأمير كاظم. (2020). «دور التدقيق الداخلي في تصفية ملاحظات تقرير الرقابة الخارجية بحث تطبيقي في ديوان الرقابة المالية الاتحادي»، **مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية**، 10 (3)، ص ص 240-253.
- عنيزة، حسين؛ ومرتضى خنجر. (2021). «تأثير مكونات هيكل الرقابة الداخلية في جودة المعلومات المحاسبية»، **مجلة جامعة الكوفة**، (1)، ص ص 93-119.
- كحلولي، أحلام بلقاسم؛ ومعطى الله خير الدين. (2018). «دور التدقيق الداخلي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية: دراسة حالة المؤسسة المينائية لسكيكدة»، **مجلة الباحث الاقتصادي**، 6 (9)، ص ص 199-224.
- مرسوم ملكي. (2010). «نظام إيرادات الدولة»، تم الاسترداد من **موقع هيئة الخبراء لمجلس الوزراء**:.www laws.boe.gov.sa
- معهد المدققين الداخليين. (2017). «المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي»، تم الاسترداد من **موقع معهد المدققين الداخليين**: https://na.theiia.org.
- ملا، عبد الرحمن مصطفى؛ ووسام ياسين محسن. (2015). «متطلبات المشاركة بالمعرفة لتعزيز رقابة جودة التدقيق في ديوان الرقابة المالية الاتحادي»، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، 21 (86)، ص ص 138-172.
- نسيبة. (2022). «ماهو القطاع العام بالسعودية والنطاق الحالي لنشاطات القطاع العام»، تم الاسترداد من **موقع المنصة**: www.almnsa.com .
- هاشم، صبيحة قاسم؛ ومروة جمال سلمان. (2021). «انعكاس الهدر في الوقت على العمل الرقابي بحث ميداني في ديوان الرقابة المالية»، **مجلة دنانير**، 1 (21)، ص ص 389-406.
- وزارة المالية. (2021). «بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1442-1443هـ»، تم الاسترداد من **موقع وزارة المالية**: https://www.mof.gov.sa.
- وزارة المالية. (2021). «مشروع نظام الرقابة المالية»، تم الاسترداد من **موقع منصة استطلاع**: www.istitlaa. ncc.gov.sa

ثانيًا - مراجع باللغة الأجنبية:

- Akinola, A. & Akinwunmi, A. (2019). "Financial Control And Accountability in the Public Sector in Nigeria", **European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research**, 7 (7), pp. 89-98.
- Al-Muhayfith, Sare & Shaiti, Hani. (2020). "The Impact of Enterprise Resource Planning on Business Performance: With the Discussion on its Relationship with Open Innovation", **Journal of Open Innovation: Technology, Market and Complexity**, 6 (3), 87.
- Alrbai, Z. M. (2020). "The Effectiveness of Internal Audit in Government Units in the Kingdom of Saudi Arabia and Rhier Obstacles in the Light of the Saudi Vision 2030 and Current Changes", **Multi-knowledge Electronic Comprehensive Journal**, 1 (38), pp. 1-23.
- Baron, R. M. & Kenny, D. A. (1986). "The Moderatormediator Variable Distinction in Social Psychological Research: Conceptual, Strategic and Statistical Considerations", **Journal of Personality and Social Psychology**, 51, 1171182.
- Cohen, J. (1988). **Statistical Power Analysis for the Behavioral Sciences**. 2nd ed. New York: Psychology Press.
- Ermayanti, D. (2016). **The Impact of Human Resorces Competece, Information Technology Utilization, Financial Suprvision and Accounting Internal Control to Timeliness of Financial Reporting In Jombang Public Hospital**, Scientific Paper, Dewantara Jombang, Indonesia.
- Noureddine, S. & Rareh, K. (2020). "The Contribution of Financial Pre-control in Adjusting Municipal Expenditures", **Economic Sciences, Management and Commercial Sciences**, 13 (2), pp. 190-207.

- Rahmayuni, S. & Pinem, A. A. (2020). "Information Technology Utilization and Internal Control Accounting for the Value of Financial Reporting Information", **Internal Journal of Entrepreneurship and Business Development**, 3 (3), pp. 326-330.
- Sawitri, N. N.; Ermayanti, D.; Farida, U. & Junus, D. (2019). "Human Resources Competency: The Use of Information Technology and Internal Accounting Control on Time Procurement of Financial Reporting", **Journal of Physics: Conference Series**, pp. 1-5.
- Sekaran, U. & Bougie, R. J. (2016). **Research Methods for Business: A Skills Building Approach**. london: John wiley & Sons.

The Impact of Financial Control Procedures and Methods of their Application on The Quality of the Accounting Information Systems in The Public Sector of the Kingdom of Saudi Arabia

Johara Almusallam
Researcher
Financial Controller Assistant - Administrative Contracts Audit Department
General Court of Audit - Kingdom Saudi Arabia
2200001151@student.kfu.edu.sa

Dr. Hani AlShaiti
Assistant Professor - School of Business
King Fisal University - Kingdom Saudi Arabia
hshaiti@kfu.edu.sa

ABSTRACT

The quality of accounting information system is considered as an important factor for economy development as it help in making decisions and in setting future plans. The regulator bodies in Saudi Arabia have developed numbers of rules, regulations and instructions in order to guarantee the authenticity of the accounting information. One of the latest regulation is the financial control regulations, which includes a set of procedures and methods of applying them in order to achieve the goals.

Therefore, the main aim of this study is to measure the impact of financial control procedures and their method of implication on the quality of accounting information system. In addition, the study examines the indirect relationship between financial control procedures and quality of accounting information system through financial control methods. The analytical descriptive approach has been used to analyze data and to reach results, and the questionnaire was adopted as a study tool, distributed through social media, emails and 101 questionnaires valid for analysis were used to test hypotheses.

The study found that there is a positive significance effect of the financial control procedures and their methods on the quality of accounting information system. The study also found indirect relationship between the financial control procedures and quality of accounting information system through financial control methods. The study recommended the importance of evaluating the financial control procedures regularly in order to ensure the achievement of the objectives.

Keywords: *Financial Control Procedures, Methods of Applying Financial Control, Quality of Accounting Information, Public Sector, Enterprise Recourse Planning System (Erp).*